

مؤشر PMI® بلوم لبنان

يستمرّ التدهور الملحوظ في الظروف التشغيلية

النتائج الأساسية:

تراجع ملحوظ في النشاط الاقتصادي لدى شركات القطاع الخاص

تراجع حدة الانكماش في مستوى الإنتاج

تسارع وتيرة الانخفاض في مستوى التوظيف



تعليق

قال الدكتور فادي عسيبران، المدير العام لبنك لبنان والمهجر للأعمال، في تعليقه على نتائج مؤشر PMI بلوم لبنان لشهر كانون الثاني 2020:

«كشفت نتائج مؤشر ال PMI لشهر كانون الثاني عن مجموعة من المؤشرات التي تؤكد توجّه لبنان نحو ركود اقتصادي في مطلع عام 2020. وبالتفصيل، يقدّر النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي والمستخلص من مؤشر ال PMI عند مستوى 2- % لعام 2019. وقد رافقته زيادة حادة في التضخم الذي وصل إلى 3.17% في تشرين الثاني. في الواقع، هبطت نسبة النمو الاقتصادي في الفصل الرابع من العام 2019 لتتراوح ما بين 5- % و 6- % عقب الاحتجاجات التي اندلعت خلال هذه الفترة، وكذلك انخفضت ثقة المستثمرين في قدرة لبنان على تسديد مستحقات الديون المتراكمة وظهر ذلك جلياً من خلال رسو عقود مبادلة مخاطر الائتمان اللبنانية والنافذة لخمس سنوات عند أرقام قياسية تاريخية تصل إلى 3848 نقطة أساس في نهاية شهر كانون الثاني 2020. بدوره، سجل كلّ من مؤشر الإنتاج والطلبات الجديدة انكماشاً ملحوظاً. فيما ارتفعت نسبة تسريح الموظفين أيضاً خلال شهر كانون الثاني، الأمر الذي يعزّز حقيقة الركود الاقتصادي في البلاد. في ظل هذه الظروف ومن أجل تفادي تفاقم الأزمة، يتحتّم على الحكومة الجديدة اتخاذ إجراءات فورية وتنفيذية.»

يتضمن هذا التقرير نتائج المسح الشهري الأحدث حول النشاط الاقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني. وقد بدأ إجراء هذا المسح الذي تقوم به شركة IHS Markit برعاية Blominvest Bank منذ شهر أيار 2013 لتوفير مؤشر مبكر عن الظروف التشغيلية في لبنان. ويُعرف المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان بمؤشر مدراء المشتريات (PMI®).

يُحتسب مؤشر مدراء المشتريات المركب على أساس متوسط خمسة مكونات فرعية وهي: الطلبات الجديدة (30% من المؤشر)، مستوى الإنتاج (25%)، مستوى التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة للمؤشر إلى وجود تحسن في النشاط الاقتصادي للشركات عما كان عليه في الشهر السابق. في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

وشهدت القراءة الأخيرة لمؤشر PMI انخفاضاً طفيفاً ليقف عند 44.9 نقطة في كانون الثاني مقارنةً بمستوى 45.1 نقطة في كانون الأول. وأشارت نتيجة ال PMI الأخيرة إلى تراجع آخر في النشاط الاقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني. وكذلك كانت وتيرة الانخفاض متماشية إلى حدّ كبير مع التوتيرة التي شهدتها خلال شهر كانون الأول. وظلّ التراجع ملحوظاً بشكل عام.

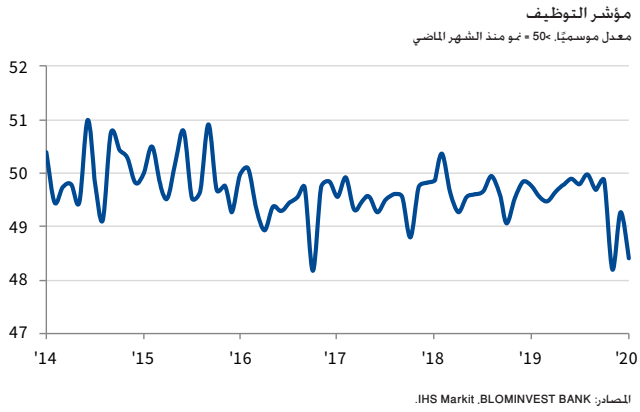
ويُنسب التردّي في أداء القطاع الخاص جزئيًا إلى انخفاض مستوى الإنتاج خلال شهر كانون الثاني، علماً أنّ معدل الانخفاض تراجع بشكل طفيف ليسجّل أدنى مستوى له خلال ثلاثة أشهر. ونسب معظم أعضاء اللجنة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي إلى حالة انعدام الاستقرار السياسي والمشاكل المرتبطة بالسيولة ضمن النظام المصرفي المحلي.

وكان انخفاض عدد الموظفين في الشركات اللبنانية عاملاً آخر أشار إلى تدهور الظروف التشغيلية في لبنان خلال فترة المسح الأخير. وأدى ذلك إلى امتداد سلسلة تقليص عدد الموظفين للشهر الخامس على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، تخطى معدل تخفيض أعداد الموظفين المعدل الذي سجّله المؤشر في كانون الأول وكان متماشياً إلى حدّ كبير مع المعدل المسجّل في شهر تشرين الثاني.

وتزامناً مع ذلك، سجّل الطلب انخفاضاً. في حين سجل مؤشر الطلبات الجديدة تقلصاً وذلك للشهر الثامن عشر على التوالي. وأما معدل الانكماش فشهد تغييراً طفيفاً مقارنة بالمعدل الذي سجّل خلال شهر كانون الأول وبقي ملحوظاً بشكل عام.

لقد ساهم انخفاض المبيعات الدولية في بداية عام 2020 في استمرار انخفاض إجمالي الأعمال الجديدة. وانخفضت الصادرات بمعدل ملحوظ كان هو الأسرع منذ شهر تشرين الثاني الذي شهد تداعيات الاحتجاجات التي اندلعت في البلاد منذ منتصف تشرين الأول.

تابع...



وبدورها، خفضت الشركات نشاطها الشرائي في شهر كانون الثاني ليتسّم تراجع مع وجهة مؤشر التوظيف لدى القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل الانخفاض عن ذلك المسجّل في شهر كانون الأول. وربطت الشركات المشاركة في المسح الانخفاض الأخير بضعف تدفق الطلبات الجديدة.

أما على صعيد التكاليف، فقد استمرت أعباء مستلزمات الإنتاج في الارتفاع. لتمتدّ بذلك سلسلة التضخم في التكاليف لمدة عام تقريبًا. وكان هذا الارتفاع ثابتًا بشكل عام وبشكل بالتالي ثاني أسرع ارتفاع خلال عامين تقريبًا (ولكنه جاء أبطأ من الارتفاع المسجّل في شهر تشرين الثاني 2019). وأشارت البيانات الأساسية إلى أنّ زيادة أعباء التكلفة التي تتحملها الشركات يُنسب جزئيًا إلى ارتفاع أسعار الشراء. علما أنّ متوسط تكاليف الموظفين انخفض للشهر الثالث على التوالي.

ورغم ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، لم يسجل متوسط أسعار الإنتاج أي تغيير خلال شهر كانون الثاني. وجاءت هذه النتيجة الأخيرة لتمثل حالة من الاستقرار عقب الانخفاض الذي سجّل في فترة المسح السابقة.

أخيرًا، بقيت شركات القطاع الخاص متشائمة بشأن مستقبل الأعمال خلال عام 2020. وتشير الأدلة المنقولة إلى أنّ درجة السلبية هذه تُنسب إلى توقعات الشركات باستمرار ضعف الطلب. ومع ذلك، كانت درجة التشاؤم من مستقبل الأعمال هي الأضعف خلال ثلاثة أشهر.

الاتصال

كاترين سميث
العلاقات العامة
IHS Markit
هاتف: +1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

إليوت كير
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44-203-159-3381
eliot.kerr@ihsmarkit.com

مروان ميخايل
رئيس دائرة الأبحاث
BLOMINVEST Bank
هاتف: +961 173 7247
فاكس: +961 175 1953
marwan.mikhael@blominvestbank.com

حول BLOMINVEST BANK

تأسس BLOMINVEST BANK في العام 1994 وهو الذراع الاستثمارية لبنك BLOM Bank SAL. أحد أكبر المصارف في لبنان. وفي إطار الرؤية التوسعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قمنا بتأسيس ذراع استثمارية في المملكة العربية السعودية BLOMINVEST KSA. وقمنا بإطلاق ثلاث شركات وساطة وتداول في مصر وسوريا والأردن وهي "BLOM Bank Egypt Securities" و "Syria and Overseas for Financial Services" و "Financial Services Experts Company". ويُعدّ BLOMINVEST BANK إحدى المؤسسات القليلة في منطقة الشرق العربي التي تقدّم الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والوساطة والخدمات البحثية في موقع واحد. وبناءً على سجل إنجازاته الجافل، لا يزال بنك BLOMINVEST BANK حتى اليوم البنك المصرف المحلي الحائز على أعلى عدد من الجوائز. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.blominvestbank.com.

نبذة عن IHS Markit

تُعدّ مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وجيلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات. وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

تمتلك IHS Markit في علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd، وأو الشركات التابعة لها، جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية للملكية للمعينين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، يُرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

النهج

يتم إعداد مؤشر PMI® بلوم لبنان من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالبرود على الاستبيانات المرسلة إلى مدمر المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وينتج عن المساهمات في إجمالي الناتج المحلي تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع البرود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق. وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدمر المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مائل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب. وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جمعت بيانات شهر كانون الثاني 2020 في الفترة من 13-27 كانون الثاني 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مدمر المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدمر المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدمر المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متباعدة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لغزوتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة وميزة للأجاط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية

تُؤوّل ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا مجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير، ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص IHS Markit في علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd، وأو الشركات التابعة لها.